إصلاحات الأردن تحاصر التهرّب الضريبي

أظهرت إحصائيات رسمية أن السياسات الإصلاحية للحكومة الأردنية بدأت بترويض ظاهرة التهرب الضريبي، في مؤشر يدعم الإجراءات العاجلة، التي تم اتخاذها مؤخرا لمعالجة الاختلالات المالية المزمنة وتعزيز النمو الاقتصادي المتعثر.

عمان - أكدت بيانات الضرائب الرسمية، التي حققها الأردن العام الماضي جدوى برنامج الإصلاحات الحكومية، التي بدأت تضع البلاد على مسار واعد، رغم أنها تسير بوتيرة بطيئة.

وأظهرت أرقام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أن الحصاد الضريبي ارتفع بنهاية العام الماضي بنحو 170 مليون دينار (280 مليون دولار) بمقارنة سنوية، في نتيجة مباشرة لحملات مكافحة التهرب الضريبي.

وقال مدير عام الدائرة حسام أبوعلي إن "تحصيلات الدائرة خلال عام 2019 ارتفعت لتصل إلى 4.23 مليار دينار (6.11 مليار دولار مقارنة بنحو 4.15 مليار دينار (5.87 مليار دولار) تم تحصيلها خلال عام 2018".

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) لأبوعلي تأكيده أن نتيجة قيام الدائرة باعتماد خطة لمكافحة التهرب الضريبي وفقا لمعايير إدارة المخاطر ومنهجية جديدة تحدد القطاعات والأنشطة التي يتوجب تدقيقها ومتابعة حقوق الخزينة من الضرائب المستحقة عليها استطاعت الدائرة أن تحقق فروقات ضريبية مهمة.

وأوضح أن المطالبات الضريبية استهدفت بالأساس غير المسجلين بقيمة تقدر بنحو 239 مليون دولار، والمكلفين المسجلين بدفاتر الضرائب بقيمة 41 مليون دولار.

6.11

مليار دولار الحصيلة الضريبية للأردن في 2019، مقارنة بنحو 5.87 مليار دولار في 2018

وأشار مدير الدائرة إلى أن القطاعات، التي تم التدقيق فيها شملت كلاً من الصناعة والتجارة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات وقطاع السلع الخاضعة للضريبة الخاصة.

وقد تواجه الحكومة مأزقا ماليا هذا العام بعد أن قررت تخفيف سقف الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات في بعض القطاعات، حيث لم تفرض رسوما جديدة في موازنة 2020، رغم حاجتها لتعبئة موارد مالية إضافية لتغطية العجز وتوفير السيولة لتسيير شؤون الدولة.

ولكن السلطات تحاول من خلال إعطاء مصالح الجمارك صلاحيات أكبر في ملاحقة المهربين، تطويق ظاهرة الاقتصاد الموازي بشكل محكم.

وبلغت تحصيلات الدائرة من ضريبة المبيعات خلال العام الماضي 4.66 مليار دولار بينما ناهزت تحصيلات ضريبة الدخل نحو 1.4 مليار دولار.

وكان لرقمنة التعاملات المالية دور في تحصيل الضرائب، حيث تشير البيانات إلى أن مبالغ الدفعات، التي تم تسديدها إلكترونيا خلال عام 2019 بلغت حوالي 3.7 مليار دولار.

وفي محاولة لضمان استدامة تحصيل الضرائب، قامت الدائرة بإعداد مسودة شروط دعوة العطاء لنظام الفوترة بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي وتحويلها إلى وزارة الاقتصاد الرقمي لاستكمال الإجراءات اللازمة.

وقال أبوعلي "تم إعداد منصة للمهن تتضمن أركان الفاتورة المنصوص عليها في نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها ويمكن لأي مكلف الاستفادة منها في جميع عمليات البيع ويمكن الحصول عليها دون مقابل".

وتسعى عمان أيضا إلى تفكيك كل العقبات أمام دافعي الضرائب والحد من البيروقراطية في عملية التحصيل.

واتخذت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات سلسلة من الإجراءات بهدف تحسين وتطوير الإدارة الضريبية، والبدء في إجراء المسح الميداني لتوعية وتثقيف المكلفين الذين تزيد مبيعاتهم عن حد التسجيل بضرورة التسجيل تجنبا لإيقاع الغرامات وتسجيلهم إجباريا.

ووفق التقديرات الرسمية، بلغ عدد المكلفين الذين تم تسجيلهم في شبكة الضريبة العامة على المبيعات حوالي 1500 جهة.

كما تم فصل هيئات الاعتراض عن التدقيق الضريبي بحيث أصبحت مرحلة الاعتراض مستقلة تتبع مديرية مستقلة غير المديرية التي يتم تدقيق الإقرار الضريبي فيها.

وأشار أبوعلي إلى أنه تم إصدار تعميم بعدم صرف أي مبالغ من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات لأي جهة إلا بعد الحصول على براءة ذمة من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

ولفت إلى أنه تمت إعادة النظر في طريقة الحجز على المتخلفين عن سداد الضريبة المستحقة عليهم بشكل يحافظ على حقوق الخزينة ويخفف العبء على المكلفين.

وتكافح الحكومة عبر إدارة الجمارك من أجل ضم السوق السوداء إلى سجلات الدولة والسوق الرسمية، وهو ما يعني تحصيل ضرائب أكبر قد تساعدها على مواجهة التحديات الاقتصادية الكثيرة.

وأكد مدير عام دائرة الجمارك عبدالمجيد الرحامنة مطلع الشهر الماضي، أن الدائرة لا تنتهج سياسة تحصيل الغرامات وجمع الأموال فحسب، بل القضاء على التهريب بجميع أشكاله وتجفيف منابعه.

وقال حينها إن "التعديلات، التي تمت على قانون الجمارك ساعدت على أن تكون الإجراءات المتعلقة بالتهريب صارمة ورادعة".

ويؤكد محللون أن عمليات التهريب لها تأثير كبير على الأمن والاقتصاد المحلي والتجار والمواطنين على حد سواء لاسيما وأن البضائع المهربة تكون مقلدة، والمواد الغذائية منها تكون فاسدة وغير صالحة للاستهلاك.

وتظهر دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أن معدل الاقتصاد غير الرسمي في الأردن في الفترة الفاصلة بين عامي 1991 و2015 وصل إلى 17.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، التي تعاني من أزمات هيكلية متنوعة.

ورغم أن هذه النسبة تعد قليلة قياسا بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل العراق وتونس وليبيا، فإنها في وضع اقتصادي حرج يعيشه الأردن تشكل أمرا مقلقا.

حصيلة ضريبية تزيد جرعة التفاؤل

المصارف اللبنانية تضحي بفروعها الخارجية

سباق خليجي للاستحواذ على فروع المصارف اللبنانية في مصر

أبوظبي الأول يفوز بأصول بنك عودة بعد منافسة شديدة

تتسابق البنوك الخليجية لاقتناص فرص الاستحواذ على فروع عدد من البنوك اللبنانية، التي تعاني من أزمات خانقة في بلادها، في محاولة لتعزيز استثماراتها في مصر بعد التحسن الكبير في المؤشرات والتوازنات المالية والاقتصادية خلال الأشهر الأخيرة.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - نجح بنك أبوظبي الأول في الحصول على موافقة البنك المركزي المصري لبدء إجراءات الاستحواذ على فروع بنك عودة اللبناني في مصر في منافسة شديدة من المصارف الخليجية.

وكان من أبرز المتنافسين على الصفقة بنك الكويت الوطني والإمارات دبي الوطني، قبل أن يحسم بنك أبوظبي الأول الموقف بالدخول في مفاوضات رسمية.

وتتوافق الصفقة الوشيكة، التي أعلنها البنك في سوق الأوراق المالية في أبوظبي بموجب شروط الإفصاح، مع استراتيجيته للتوسع في الأسواق الخارجية. وقد عينت مجموعة "عودة" اللبنانية المجموعة المالية هيرميس مستشارا ماليا للصفقة.

ويعج القطاع المصرفي المصري بفرص استثمار واعدة في ظل ارتفاع سريع في عدد سكان البلاد وعدم قدرة المصارف على تلبية الطلب على الخدمات المصرفية.

وقال البنك المركزي المصري، إن الكثافة المصرفية سجلت نحو 22.9 ألف مواطن لكل فرع مصرفي، بعد أن وصل عدد الفروع إلى 4365 فرعا لنحو 38 مصرفا، في وقت تجاوز فيه عدد سكان البلاد حاجز 100 مليون نسمة، إضافة إلى 10 ملايين يقيمون في الخارج.

ويمتلك بنك عودة الذي بدأ نشاطه في مصر عام 2006 نحو 50 فرعا، وبلغت أصوله المصرفية نحو 4.4 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي.

وتواجه البنك تحديات كبيرة بسبب الأزمة اللبنانية، خاصة بعد تخفيض تصنيفه من قبل وكالة "ستاندرد أند بورز" الشهر الماضي.

وخفضت الوكالة تقييمه من "سالب بي" والتي تعني رؤية سلبية غير مستقرة إلى "سي.سي.سي" وهي دائرة الدخول في التعثر مما يرجح احتمال دخوله في أزمة سيولة.

ومنحت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني النظام المصرفي المصري درجة تصنيف مستقرة نتيجة ارتفاع معدلات السيولة ونمو المدخرات، ما يجعل القطاع جاذبا للاستثمار بجانب حاجة البلاد لتعميم الشمول المالي في جميع معاملاتها.

ويعد تحول القاهرة نحو الرقمنة فرصة واعدة للبنوك الخليجية التي تمتلك تكنولوجيا مالية متقدمة، وتسعى لاقتناص فرص الاستثمار في سوق تعاني أمية مصرفية كبيرة.

وأبقت "موديز" على رؤيتها المستقرة لقطاع البنوك المصرية على مدار 18 شهرا مقبلة، وهي فترة مطمئنة تشجع نشاط الاستحواذ في المجال المصرفي، تحديدا التي تشهد معدلات سيولة مرتفعة.

وتوقع محمد الأتربي، رئيس بنك مصر، أن تشهد الفترة المقبلة المزيد من صفقات الاستحواذ في القطاع المصرفي المصري.

وأضاف لـ"العرب" أن تفاقم الأوضاع السياسية في لبنان قوّض فرص بنك "عودة" للتوسع، في ظل الإجراءات الاحترازية التي طبقتها لبنان على سحب الأموال.

ونفى تأثر الفروع التي يمتلكها بنك مصر في لبنان بالأزمة، لأنها تعمل كوحدة داخل السوق اللبنانية.

ويمتلك بنك مصر نحو 21 فرعا في لبنان تقدم مختلف الخدمات المصرفية، وكان يخطط "عودة" قبل الأزمة اللبنانية للاستحواذ على عمليات البنك الأهلي اليوناني في مصر.

وتتسق خطط مجموعة بنك الكويت الوطني لتوسع في السوقين المصرية والسعودية، مع تصريحات الأتربي، والتي أعلنت عن استهدافها زيادة حصتها في سوق التجزئة المصرفية في مصر، والتركيز على توسيع قاعدة الأصول في السوق السعودية.

وأكد محمد رضا، الرئيس الإقليمي لبنك الاستثمار سوليد كابيتال-مصر، أن التوترات السياسية وخفض وكالات التصنيف الائتماني للبنوك اللبنانية أصبحتا ورقة ضغط تدفعاه للتخارج من مختلف الأسواق، بما فيها السوق المصرية لتغطية مراكزها المكشوفة.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن تداعيات الأزمة تطال بنك "بلوم" اللبناني الذي يعمل في مصر، إذا طال أمد التداعيات السياسية للأزمة الراهنة في بيروت، وقد يتم بيعه لبنوك خليجية.

وأوضحت مجموعة "بلوم" بنك، أن وحداتها في مصر متماسكة، ولديها خططا طموحة لإجراء المزيد من التوسعات خلال الفترة المقبلة، مستبعدة نية لتخارجها من السوق المصرية، على خلفية الأزمة المالية التي تشهدها لبنان.

يمتلك بنك بلوم-مصر نحو 39 فرعا ويصل رأسماله إلى نحو 127 مليون دولار، وبحسب البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك، سجلت قوائمه المالية صافي ربح عن الستة أشهر الأولى من العام المالي الماضي نحو 333 مليون دولار.

وأشار رضا إلى أن البنوك الخليجية لديها ثقة كبيرة في السوق المصرية، في ظل شهادات وكالات التصنيف الائتماني الإيجابية للبنوك المصرية، مدللا على ذلك باستمرار البنوك القطرية العاملة في مصر، رغم توتر العلاقات السياسية بين القاهرة والدوحة.

وقال إن البنوك التي تتخارج ستجد صعوبة بالغة قد تصل لاستحالة العودة إلى هذه السوق الواعدة، والتي تحتاج لخدمات مصرفية تتواكب مع فورة الرقمنة الحالية.

وقدرت شركة "أرشر" للاستشارات المالية نسبة المتعاملين مع البنوك في مصر بنحو 17 بالمئة من عدد السكان، وهي نسبة ضعيفة جدا، مقارنة بالمتوسطات العالمية والتي تصل إلى نحو 40 بالمئة.

محمد الأتربي

ترجيح المزيد من صفقات الاستحواذ في المصارف المصرية

ولفت عمرو الألفي، رئيس قسم البحوث في شعاع كابيتال للاستثمارات المالية، إلى أن الأزمة اللبنانية تحول دون زيادة رأسمال بنوكها لمواجهة التحديات السياسية والتوسع خارجيا، نتيجة شح السيولة وتراجع الجدارة الائتمانية.

وأضاف لـ"العرب"، أن البنوك الخليجية منفتحة على الاستثمار في مصر، مع وفرة المشروعات التي تشهدها البلاد، والتي تؤكد زيادة الطلب على الائتمان، فضلا عن قاعدة متعاملين ضخمة، لذلك فهي الأكثر حرصا على الاستحواذ على مصارف لبنان.

وتضع الأزمة اللبنانية الحالية جهازها المصرفي على نفس خط البنوك اليونانية والتي تجاهد للخروج من مصر نتيجة عدم قدرتها على مسايرة المنافسة، والتحولات التي يشهدها الجهاز المصرفي في القاهرة، الأمر الذي يعزز من تحول القاهرة إلى مركز للصفقات المصرفية خلال الفترة المقبلة.

مسقط تلجأ للاقتراض من السوق المحلية

مسقط - أعلن البنك المركزي العماني عن طرح إصدار جديد من سندات التنمية الحكومية للاكتتاب العام في السوق المحلية بقيمة 150 مليون ريال، أي ما يعادل 390 مليون دولار، عن طريق مزاد تنافسي.

وقال في بيان إن أجل السندات يبلغ 7 سنوات بسعر فائدة استرشادي يبلغ 5.25 بالمئة سنويا وأن استقبال العطاءات سيكون بين 9 إلى 17 فبراير الجاري على أن يعقد المزاد في 18 فبراير.

وذكر أن تسوية السندات ستصدر في 20 فبراير الجاري وتستحق السداد في 20 فبراير عام 2027، على أن يتم دفع الفائدة المستحقة على السندات مرتين سنويا.

وتعاني سلطنة عمان من اختلالات مالية كبيرة بسبب تراجع عوائد صادرات الطاقة وهي تحاول إعادة هيكلة الاقتصاد على أسس مستدامة لكن الخبراء والمؤسسات المالية العالمية يقولون إن وتيرة الإصلاحات لا تزال بطيئة.

390

مليون دولار قيمة الإصدار الجديد من سندات التنمية التي عرضها أمس المركزي العماني

وأشار البنك المركزي إلى أن السندات ستصدر بطريقة الاكتتاب التنافسي فقط وعلى المستثمرين التقدم بعطاءاتهم من خلال البنوك التجارية العاملة في السلطنة خلال فترة الاكتتاب.

كما أعلن البنك أنه سيقبل الطلبات المقدمة من المؤسسات غير المصرفية والأفراد التي تبلغ قيمتها مليون ريال عماني أو أكثر، على أن تكون معتمدة من البنوك التجارية التي يتعاملون معها.

ويمكن للمستثمرين الحصول على تفاصيل الاكتتاب من الموقع الرسمي للبنك المركزي العماني وكذلك من البنوك التجارية العاملة في البلاد.

وأوضح البيان أن الحكومة العمانية "تضمن السندات ضمانا مباشرا وغير مشروط وعليه يمكن الاقتراض بضمان تلك السندات من البنوك المحلية، إضافة إلى إمكانية التعامل فيها بيعا وشراء بالسعر السائد بالسوق من خلال سوق مسقط للأوراق المالية.

وأشار البنك المركزي العماني إلى أن الإصدار الجديد من سندات التنمية الحكومية متاح لاكتتاب جميع فئات المستثمرين من داخل البلاد وخارجها، بصرف النظر عن جنسياتهم.